العدد (1518) السنة السادسة - الأربعاء (27) أيار 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

بحضور رجال أعمال وممثلي شركات وحكوميين

مؤتمر التعاون الاقتصادي العراقي ـ الألماني يدعو الشركات للاستثمار في العراق

بغداد / متابعة المدى - وكالات

ركز مؤتمر التعاون الاقتصادي العراقي الألماني الذي عقد في هامبورغ امس الاول على فرص الاستثمار المتاحة أمام الشركات الألمانية في العراق.
وقال رئيس المنظمة الأورومتوسطية للتعاون والتنمية "أيما" : حان الوقت لمساعدة العراق على التنمية والانطلاق بمشاريع اقتصادية طموحة .
واضاف: ان الوضع الأمني وتطوراته في العراق كان حاضراً في المنتدى من خلال العقبات التي يضعها أمام دخول الشركات والمستثمرين الألمان إلى السوق العراقية وإحياء الشراكة الاقتصادية التجارية بين ألمانيا والعراق، الذي كان يعد في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي أكبر شريك تجاري لألمانيا في العالم العربي،

إذ تجاوزت نسبة التبادلات التجارية بين ألمانيا والعراق في عام ١٩٨٢ على سبيل المثال ثمانية مليارات مارك، غير أنها تراجعت بشكل حاد بعد حرب الخليج عام ١٩٩٠.
في غضون ذلك قدم ممثل وزارة الخارجية الألمانية كلاوس زيمتنر تقييماً للوضع الأمني في العراق، أوضح فيه أن معدلات العنف تراجعت منذ خريف ٢٠٠٧ في ظل جهود حكومة رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي، لكن على الرغم من ذلك فإن العراق ما زال يُصنف على قائمة الخارجية الألمانية من البلدان الخطرة التي لا يُنصح بالسفر إليها. ومن جانبه يصف يؤاخيم سوفاده، مدير شركة فيلفن للتجارة الدولية مخاوف الشركات من دخول السوق العراقية مبالغ فيها إلى حد كبيرمشيرا الى إن أسباب إحجام الشركات والمستثمرين الألمان عن العراق يعود إلى تخوف هؤلاء المستثمرين من زيارة العراق والعمل فيه، لاعتمادهم على الصورة النمطية المهيمنة على الإعلام الألماني، الذي يركز بشكل رئيس على الهجمات والتفجيرات فقط من دون التركيز على الجوانب الأخرى في العراق". ويرى أنه من صالح الطرفين التركيز على تحسن المستوى الأمني.
وعن تجربته في العمل في العراق أكد المسؤول الألماني أنه زار إقليم كردستان في إطار وفد اقتصادي ألماني ووجد أن مستوى الأمن هناك يسمح في أن يصبح شمال العراق مدخلاً للاستثمار في العراق، الأمر الذي دفعه إلى التخطيط لزيارة بغداد وبيجي في شهر حزيران القادم من أجل معاينة بعض المصانع المدمرة وتقديم المشورة للجانب العراقي في كيفية إعادة اعمار هذه المصانع وتطويرها.
الى ذلك قال أولاف هوفمان، مدير شركة دورشن للاستشارات الهندسية، التي أشرفت ونفذت الكثير من المشاريع في العراق في السبعينيات والثمانينيات، وعادت بعد سقوط النظام السابق إلى استئناف عملها في العراق.
و أوضح رالف غراول رئيس تحرير موقع المنتدى الاقتصادي العراقي الألماني أن طبيعة الشراكة الاقتصادية بين ألمانيا والعراق يجب أن تأخذ اليوم شكلاً آخر يختلف عما كان سائداً قبل عشرين عاماً، معللاً ذلك بتغيير النظام في العراق، الذي كان في الثمانينات وخلال حربه مع إيران يركز على الجوانب العسكرية في علاقاته التجارية والاقتصادية مع ألمانيا. أما المشاريع التي تطمح الحكومة الحالية إلى تنفيذها فهي ذات طبيعة مدنية.
وفي هذا السياق يقول الخبير الألماني: "إن الحاجة الاقتصادية للعراق تختلف اليوم عن تلك التي كانت سائدة في الثمانينات خلال حربه مع إيران، فالعراق اليوم لا يشتري الطائرات والدبابات بل يحتاج إلى الجرارات الزراعية ومنشآت تصنيع المواد الغذائية ومصانع الصلب والحديد والاسمنت وآليات تأهيل الطرق وكل ما تتطلبه الحياة المدنية في العراق".
وعن الجوانب القانونية في تعامل الشركات الألمانية مع الحكومة العراقية قام الخبير القانوني الدكتور آخيم بورنر في مداخلته بتوضيح الضمانات القانونية التي يكفلها الدستور العراقي للمستثمرين الأجانب. كما تطرق بورنر إلى قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ بهدف تشجيع المستثمرين والشركات الأجنبية للمساهمة في عملية إعادة اعمار العراق. ويقدم هذا القانون الكثير من التسهيلات التي يمكن أن تعود بالمنفعة على عمل هذه الشركات في العراق. ومن هذه التسهيلات عقود إيجار طويلة الأمد للمكاتب والمباني يمكن أن تمتد لفترة تصل إلى ٥٠ عاماً، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية والجمركية على بعض الواردات والصادرات لمدة ١٥ عاماً، ناهيك عن حرية نقل الأموال عن طريق المصارف العراقية والأجنبية دون قيود.
وفي هذا الإطار قال هوفمان: إن الحكومة العراقية تعتبر شريكاً موثوقاً في ما يتعلق بتسديد الالتزامات المالية المترتبة على عمل الشركات الأجنبية في العراق. وعن تجربة شركته، التي تعمل على تأهيل بعض خطوط السكك الحديد، يضيف هوفمان بأن الحكومة العراقية سددت التزاماتها المالية على الرغم من تراجع أسعار النفط الذي يشكل عصب الاقتصاد العراقي ومورده الأساس.
يُذكر أن المنظمة الأورومتوسطية للتعاون والتنمية (أيما) ومصرف هيبو فيراينسبنك تشاركان في تنظيم هذا المؤتمر. وعن أهداف عقد المؤتمر يقول الدكتور عبد المجيد ليادي، القائم بأعمال منظمة إيما: إنه يأتي في إطار الجهود لتوثيق العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا والعالم العربي بشكل عام. ويضيف ليادي: "قررنا أن نبدأ بالعراق كرسالة نوجهها إلى الرأي العام الدولي عامة والألماني بشكل خاص للانفتاح على هذا البلد والمساهمة في إعادة اعماره وبناء اقتصاده".

التخطيط تقترح اجراءات جاذبة للاستثمار

بغداد/علي كاظم تكليف

شاركت دائرة التشييد والاسكان والخدمات في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في مؤتمر الاطار القانوني للاستثمار في العراق الذي انعقد موخرا بمشاركة عدد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين. واوضح مصدر مسؤول في الوزارة ان المؤتمر ناقش عددا من المقترحات التي طرحها عدد من الحاضرين لجذب المستثمرين الى العراق و جعل توجهاتهم نحو الاستثمار في البلاد منها ضرورة تمليك الاراضي لغير العراقيين من المستثمرين من العرب والاجانب للمشاريع الاستثمارية واعطاء ضمانات حقيقية للمستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في العراق عن طريق سن قوانين جاذبة وضامنة اضافة الى تسهيل الاجراءات واللجوء الى اسلوب النافذة الواحدة لتسهيل الحصول على الموافقة عوضا عن الروتين الاداري فضلا عن تهيئة مناخ استثماري مستقر من خلال الاستقرار الامني والسياسي وتفعيل المصالحة الوطنية بما يخدم جذب المستثمرين الى البلد.
واضاف المصدر: ان المقترحات تضمنت ايضا الموافقة على تنفيذ المشاريع بطريقة الدفع بالآجل لتنفيذ مشاريع استرتيجية مهمة والتي سيتم رفعها الى مجلس النواب للمصادقة عليها اضافة الى تخصيص مبلغ(١٨) مليار دولار لتنفيذ مشاريع زراعية كون القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في توفير الامن الغذائي والاجتماعي وتخصيص مبلغ (٢٥) مليار دولار لتنفيذ مشاريع الاسكان في البلد إضافة الى القطاعات الاخرى كالتربية والتعليم والصحة كما تناول المؤتمر قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والتعديلات المقترحة على جدول المؤتمر خلال ورش عمل ستعقد لاحقا.
واشار الى ان الحاضرين اجمعوا على وجود سلبيات في قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ على وضعه الحالي ما يعرقل مسيرة الاستثمار وجذب رؤوس الاموال الى البلاد وضرورة اجراء تعديلات عليه ليكون اكثر مرونة في التعاطي مع المستثمرين باختلاف انشطتهم وجنسياتهم والحفاظ على اموال المستثمرين وضمان افادة البلاد من المشاريع الاستثمارية للنهوض بالاقتصاد العراقي .

خبير اقتصادي: النسبة الحقيقية لخط الفقر في العراق ٥٠٪ وليس ٢٣٪

بغداد / وكالات

شكك خبير اقتصادي في النسبة التي أعلنها الجهاز المركزي للاحصاء مؤخرا بشأن خط الفقر في العراق مبينا ان النسبة الحقيقية تصل الى ٥٠٪ وليس ٢٣٪. وقال علاء فرحان إستاذ الاقتصاد في جامعة كربلاء في تصريح لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز): إن "نسبة الفقر التي أعلنها الجهاز المركزي للاحصاء التابع لوزارة التخطيط غير صحيحة ولاتستند إلى الواقع بشيء".
وأضاف: ان "خط الفقر في الارياف ربما يكون أكثر منه في المدينة بسب تراجع إلانتاج الزراعي الناتج عن شحة المياه، ولان المواطنين في تلك المناطق يعتمدون بشكل كبير على الزراعة، فأن تراجع الانتاج جعل هؤلاء عاطلين عن العمل".
واشار فرحان الى ان "الاستيراد الخاطئ للبضائع الاجنبية كان له تأثير كبير في توقف بعض الصناعات المحلية ومنها أيضا الانتاج الزراعي وهو ما دفع المزارعين إلى ترك أراضيهم الزراعية والهجرة نحو المدن من أجل الحصول على فرص للعمل". واوضح أن "النسبة الحقيقية لخط الفقر قد تصل إلى ما يقرب من ٥٠ ٪ والمعيار الذي إعتمده احصاء وزارة التخطيط بحصول كل فرد على مبلغ ٧٦ الف دينار هو معيار غير معقول ولايتناسب وطبيعة الاسعار المرتفعة في العراق".
يذكر أن الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات التابع لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي كان قد أعلن أن نسبة خط الفقر في العراق بلغت ٢٣ ٪.

التعليم تعتزم تنظيم مؤتمر لمناقشة البطالة

بغداد / المدى

اعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن عزمها تنظيم مؤتمر وطني يبحث التحديات الاجتماعية المعاصرة في العراق تحت شعار(التحديات الاجتماعية المعاصرة في العراق الواقع والمعالجات). وقال مصدر في الوزارة لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا): إن المؤتمر الذي سيحدد موعده لاحقاً سيتضمن محاور عدة الأول منها سيتناول العنف من حيث (الواقع، الأسباب، الأنواع، الوقاية والمعالجة) فيما سيتناول المحور الثاني البطالة من حيث (الواقع، الأسباب، الانعكاسات على المجتمع وطرق المعالجة) فيما سيتناول المحور الثالث المخدرات من حيث (الواقع، الأسباب، آثارها في المجتمع والعلاج). واضاف: كما سيتناول المحور الرابع موضوعة الهجرة والتسرب من حيث (الواقع، أنواع الهجرة، هجرة العقول وأثرها على التعليم العالي في العراق، هجرة السكان، التسرب من التعليم وتنظيم العلاقة مع المغتربين) ،و يتناول المحور الخامس الهاتف النقال من حيث (الأضرار الصحية والاجتماعية، في حين سيتناول المحور السادس الستلايت (الأضرار الصحية والاجتماعية).

شركة إيطالية تنشئ متحفاً آثارياً في الناصرية

الناصرية / وكالات

كشفت دائرة آثار محافظة ذي قارعن إبرام اتفاق مع إحدى الشركات الإيطالية لإنشاء متحف جديد في مدينة الناصرية.
وقال مصدر مخول في الدائرة : إن السلطات المحلية في المحافظة، وبعد تسلمها لمدينة أور الأثرية، طالبت الجانب الإيطالي بإنشاء متحف جديد للحفاظ على الإرث الحضاري وتنشيط الحركة السياحية في المحافظة. وأكد المصدر أن الدائرة ناقشت مع الشركة الايطالية جميع التفاصيل التي تخص إنشاء المتحف، مضيفا: أن تصميم المتحف سيقام على أساس تخصيص قاعة لكل مرحلة من المراحل التأريخية المهمة. وتابع المصدر أن الشركة قدمت اقتراحات لمعالجة المياه الجوفية التي تحيط ببعض الأماكن الأثرية.

رئيس هيئة النزاهة: الفساد الاداري والمالي عطل الاستثمار في البلاد

بغداد / المدى

ربط رئيس هيئة النزاهة العامة القاضي رحيم العكيلي تأخر الاستثمار في العراق بالفساد الاداري والمالي المستشري في البلاد . وقال العكيلي لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا): ان الفساد الذي عاشه العراق خلال فترات المراحل الانتقالية اثر على الواقع العراقي بشكل عام ، وادى الى تأخر الشروع في الاستثمار الكبير الذي ترغب الدولة في جذبه الى العراق، معترفا ان عملية السيطرة التامة على الفساد في ظل الظروف الحالية غير سهلة . واضاف: ان خطط الدولة والجهات الرقابية في السيطرة على هذه الظاهرة اظهرت نتائجها اليوم بعد صراعات طويلة مع الارهاب اشغلت الحكومة لسنوات ، مؤكدا على التنسيق مع اللجنة العليا لمكافحة الفساد وتفعيل دور مكاتب المفتشين العامين في الوزارات . وكشف عن سعي الهيئة لوضع برامج جديدة بعد تطبيق مشروع اجهزة كشف الكذب وستراتيجية الافصاح عن الذمم المالية للمسؤولين . وطالب العكيلي وسائل الاعلام بلعب دور توجيهي وارشادي الى مواطن الخلل في دوائر الدولة ومؤسساتها بعيدا عن المبالغة وقذف التهم الى الاخرين – حسب قوله .
تجدر الاشارة الى ان رئيس الوزراء نوري المالكي صرح الاسبوع الماضي ان الحكومة ستشن حملة على الفساد الاداري ،مشبها اياها بحملة فرض القانون .

شركة كويتية تعتزم تنفيذ برج على مساحة ٨٠٠٠ متر مربع في أربيل

اربيل / وكالات

قال محافظ اربيل نوزاد هادي في تصريح صحفي: ان شركات كويتية ستشارك في اعمار اقليم كردستان العراق". واوضح: ان احدى الشركات تعتزم تشييد برج في اربيل على ارض مساحتها ٨٠٠٠ متر مربع وانها تلقت تعهدا بتقديم جميع التسهيلات لانجاح مشاريعها اضافة الى بحث مشاريع اخرى خدمية تقوم بتنفيذها في كردستان العراق. وذكرهادي انه تم البحث في مشاركة المجموعة الكويتية في عملية اعمار اقليم كردستان لما لها من تأثيرات ايجابية على توطيد العلاقات بين الاقليم ودولة الكويت.
ويقدم قانون الاستثمار في إقليم كردستان الذي اقره البرلمان العديد من التسهيلات للمستثمرين للعمل في الإقليم منها إعفاء المشروع من جميع الضرائب والرسوم غير الجمركية لمدة عشر سنوات بدءاً من تاريخ بدء دخول المشروع حيز التشغيل.
يذكر ان وفدا من مجموعة احدى الشركات الكويتية الكبرى يزور اقليم كردستان هذه الايام لبحث مسألة الاستثمار في مجال النقل العام وتنفيذ مشاريع في مجالي التجارة والسياحة . الى ذلك اكد مسؤول تنفيذي كبير بشركة أداكس بتروليوم ان شركة النفط والغاز تتوقع بدء تصدير النفط من احد حقول اقليم كردستان العراق يوم الاحد المقبل. وقال ليسلي بلير العضو المنتدب لاداكس بتروليوم في الشرق الاوسط في تصريح صحفي على هامش مؤتمر بشأن النفط: ان الشركة المدرجة في تورونتو ولندن تتوقع السماح لها باستخدام خط انابيب لتصدير النفط من العراق الى تركيا الذي ستغذيه بالخام عبر شاحنات من حقل طاق طاق.

شركة إماراتية تنفذ مدينة جديدة قرب الرزازة

بغداد / المدى

قال مدير إعلام هيئة استثمار كربلاء رائد عصام العسلي: ان وفدا من محافظة كربلاء توجه إلى دولة الإمارات العربية المتحدة لتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة إماراتية لإنشاء اكبر مشروع استثماري في المحافظة.
وأضاف العسلي بحسب (وكالة أنباء الإعلام العراقي/ واع): إن وفدا من محافظة كربلاء ضم المحافظ ورئيس المجلس ونائب رئيس هيئة الاستثمار وعدداً من أعضاء مجلس المحافظة الذي سيوقع مذكرة تفاهم مع شركة (بلووم ذراع التطوير العقاري) التابعة لشركة الإمارات الدولية للاستثمار والشركة الوطنية القابضة..وأشار إلى إن مذكرة التفاهم التي ستوقعها هيئة استثمار كربلاء لبناء مدينة كربلاء الجديدة قرب بحيرة الرزازة بقيمة ٢٠ مليار دولار وعلى مساحة أكثر من ١١٧٠٠ دونم ويعد المشروع الأكبر من نوعه ستوقعه الهيئة خلال هذا موضحا إن هناك لقاءات ومخاطبات كانت قد تمت بين هيئة استثمار كربلاء والشركة الإماراتية في فترة سابقة انتهت بطلب لزيارة دولة الإمارات للاطلاع على الخطوات التي أنجزتها الشركة لإنشاء المشروع وتوقيع مذكرة التفاهم.

الصناعة تضع نظاماً إدارياً جديداً لتقييم إنتاج الشركات

بغداد / المدى

وضعت وزارة الصناعة والمعادن معيارا علميا يقوم على اساس توقيع عقد مشترك يسمى (عقد ادارة الاداء) بين مدير عام الشركة ومدير عام القطاع المسؤول عنه في نظام اداري جديد يتم البدء بتطبيقه خلال العام الحالي ٢٠٠٩.
وقال مصدر مسؤول في الوزارة بحسب (وكالة انباء الإعلام العراقي / واع): ان الوزارة تسعى الى اعتماد أسلوب في تقييم اداء ادارات الشركات العامة التابعة لها في ظل نظام اداري جديد يعد الاول من نوعه في العراق معتمدا على اسس منطقية في تحديد الاعمال المطلوبة من ادارة الشركة في المجالات المالية التشغيلية والتنظيمية وبناء القدرات .
واضاف المصدر: ان هذه المحاور تعد الاكثر حراجة في عمل الشركات وتستند المعلومات المدونة في العقد على الخطط العامة التي بدأت الشركات بوضعها مع اجراء تقييمات للاداء بشكل فصلي أو نصف سنوي لجميع العقود التي يتم ابرامها وتحت اشراف وكيل الوزارة المختص يتم من خلالها تحديد كفاءة الادارات.
واكد المصدر ان هذه الوثيقة ستوفر الاطار العام لوضع الاهداف وقياس النتائج مع تقييم اداء الشركة العامة التي يجب ان يركز جهودها على منظومة متطورة لتنفيذ الاهداف المرسومة مشيرا الى ان ما تمثله المرحلة الحالية في التحول نحو اقتصاد السوق الجديد يستوجب ضرورة وجود ملاكات قيادية تؤدي مهام هذا التحول مع اعتماد اسس وسياقات سليمة من شأنها النهوض بالصناعة العراقية، مضيفاً ان هذا الاسلوب الاداري الجديد متبع في الكثير من دول العالم المتقدمة .

عدم تنفيذ ٨٠٪ من خطة إنعاش الاهوار في الناصرية

والامم المتحدة ترصد ٣٠٠ مليون دولار في البصرة

الناصرية – البصرة / وكالات

قال رئيس لجنة إنعاش الاهوار في مجلس محافظة ذي قار: إن ٨٠٪ من مشاريع عام ٢٠٠٨ ضمن موازنة الاهوار لم تنفذ ، ويجري العمل الآن على مخاطبة وزارة التخطيط والمالية من اجل إيقاف صرف مبالغ الإنعاش لعام ٢٠٠٩ .
المهندس حسن الاسدي بيّن لشبكة أخبار الناصرية إن وزارة الدولة لشؤون الاهوار نسقت مع الوزارات المعنية في عام ٢٠٠٨ لتنفيذ خطة إنعاش الاهوار في محافظة ذي قار من دون الرجوع إلى مجلس المحافظة مؤكدا ان نسب انجاز هذه الخطة إلى الآن لم تصل الـ٢٠٪ معتبرا الأمر " إخفاقاً كبيراً وضياعاً للأموال التي صُرفت للاهوار والتي تقدر بقيمة الـ٥٠ مليون دولار " .
مؤكدا إن المجلس بصدد إرسال كتاب إلى وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إضافة إلى وزارة المالية لإيقاف صرف مبالغ إنعاش الاهوار لعام ٢٠٠٩ ، إذا ما استمرت على آليتها في تنفيذ الخطة.
الاسدي انتقد وزارة الدولة لشؤون الاهوار كونها تفتقد إلى إستراتيجية واضحة من حيث إعادة ألاغمار لأراضي الاهوار أو زيادات المساحات المغمورة أوحل مشاكل الجفاف التي لحقت بالاهوار.
رئيس لجنة إنعاش الاهوار بيّن إن الأسس التي اعتمدت عليها الوزارة في إعداد موازنة ٢٠٠٩ تمت بناءً على ما تقدمه الوزارات المعنية من مشاريع معتبرا هذه الآلية تمثل سياسة خاطئة .
وزاد: إن هناك محابات لمحافظة على حساب محافظة أخرى لاعتبارات فئوية وحزبية ، وهذا الأمر تم لمسه من توزيع المجمعات السكنية حيث أعطيت محافظة ميسان ثلاثة آلاف وحدة سكنية ، بينما أعطيت ألف وحدة سكنية لذي قار، مؤكدا إن هناك شعور بالتمييز في ما يخص الخطط والبرامج التي تنفذها وزارة الدولة لشؤون الاهوار.
الجدير بالذكر إن خطة إنعاش الاهوار للأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ كانت ضمن مسؤوليات السلطة المحلية في محافظة ذي قار ، إلا إن الخطة في عام ٢٠٠٦ لم يصادق عليها مجلس المحافظة السابق وتم تمريرها من دون الرجوع للمجلس وتحديد مناطق عديدة لإنشاء مشاريع الاهوار خارج مناطق الاهوار صرفت لها من مبالغ الإنعاش هذا ما ذكره المهندس حسن الاسدي ، وأضاف: إن ميزانية إنعاش الاهوار لعام ٢٠٠٧ تم إقرارها من قبل مجلس المحافظة السابق وتم المصادقة عليها إلا إن أعضاء المجلس فوجئوا بتغيير طرأ عليها بنسبة أكثر من ٨٠٪ عند تنفيذ هذه الخطة . وان سبب تحويل صلاحية إنعاش الاهوار من مجلس المحافظة إلى الوزارة هو نتيجة تقرير قدمته وزارة الدولة لشؤون الاهوار إلى رئاسة الوزراء ، وتم انتقاد التقرير من قبل مجلس ذي قار في حينها كونه يتميز بالمجاملات ويفتقد إلى الدقة .
في غضون ذلك قال المتحدث الرسمي باسم محافظ البصرة سالم تقي : أن الأمم المتحدة كشفت عن رصدها ٣٠٠ مليون دولار لإنعاش الأهوار، فضلا عن استعدادها للقيام بتدريب الملاكات الإدارية للدوائر المهمة في البصرة وأولها ملاك المحافظة.
واوضح تقي" أن محافظ البصرة شلتاغ عبود التقى منسق الأمم المتحدة في الجنوب، وبحث معه عدة محاور أهمها الجوانب التي من الممكن أن تقدم الأمم المتحدة الدعم من خلالها إلى محافظة البصرة". مبينا أن "قطاعي الماء والكهرباء كانا من أهم المحاور التي جرى التباحث عنهما".
وأضاف تقي: "أن منسق الأمم المتحدة كشف عن رصد ٣٠٠ مليون دولار لإنعاش أهوار الجنوب، ستطلق بعد إعداد الدراسات وتحديد الأولويات في هذا المضمار". كما تم الاتفاق مع منسق الأمم المتحدة أن تقوم الأخيرة بتطوير الكفاءات الإدارية في الدوائر المهمة في البصرة، تبدأ بملاكات المحافظة، عبر ورش عمل ودورات تأهيلية تقام في مبنى المحافظة.